

الاسلاميون واشكالية الحكم

ان من جملة ما أفضت اليه المتغيرات الحاصلة في العالم العربي هو وصول الاسلاميين الى السلطة، وصيرورتهم جزءاً من الأنظمة السياسية الناشئة في العديد من البلدان العربية، مما أدى الى تحريك أكثر من جدل فكري ذي علاقة، يشارك فيه أكثر من طرف قومي وعلماني وليبرالي واسلامي، يتناول مشروع الاسلاميين وخطابهم ورؤيتهم المعاصرة للدولة وأولوياتها ومجمل ما يرتبط بها. ويتوزع هذا الجدل بين من يتوجس أو يشكك أو ينتقد أو يؤيد أو يرى ضرورة أن يسهم في ترشيد هذا المشروع وتقويم هذه التجربة.

وعندما نأتي الى النموذج المصري كمثال، نجد أن جملة من القضايا يتمحور حولها هذا الجدل، ومن ضمنها هوية هذه الدولة هل هي اسلامية، أم مدنية ذات مرجعية اسلامية... حيث انقسم الميدان بين فسطاطين: من يؤيد أن تكون دولة مدنية ذات مرجعية اسلامية، ومن يرفض تلك الاضافة، ليقصر على مجرد أن تكون دولة مدنية تتعدّد مصادر مرجعيتها.

وفي مساهمة لتصويب هذا النقاش الدائر، لا بد من القول إن جوهر الاشكالية لا يكمن في مجرد القول بالمرجعية الاسلامية وعدمه، بل في طبيعة الفهم لهذه المرجعية وللعصر الراهن والوصل بينهما، اذ ان الفهم للمرجعية الاسلامية ولظروف العصر يتفاوت بين تطبيقات مختلفة جداً، حيث ينحو بعضها نحو التطرف ويكاد يكون منسلخاً عن عصره، وقد يكون بعضها وسطياً يحاكي زمانه ويستجيب لعصره.

ان طبيعة الفهم للمرجعية الاسلامية يتفاوت بين من يملك القدرة على تلمس جوهر الدين والمنهجية الصحيحة القادرة على تكوين رؤية أصيلة ومنسجمة مع العصر وبين من يفقد لتلك القدرة ويعاني من أكثر من خلل منهجي يجعله عاجزاً عن تكوين تلك الرؤية والقدرة على تطبيقها في اللحظة الراهنة.

ان ما نريده هو التأكيد على ضرورة أن يتجاوز النقاش الاطار الشكلي أو العنوانى أو الشعاراتى، الى تحديد جملة من المعايير وتشخيص جملة من المعطيات، التي يمكن على أساسها الحكم على مشروع الاسلاميين ورؤيتهم لمختلف القضايا القائمة وكيفية التعامل معها، وبالتالي تحديد قدرة هذا المشروع على محاكاة القيم والمبادئ والاهداف الاسلامية الكبرى وعلى علاج القضايا الموجودة والتعامل مع الازمات القائمة، ومن هنا سوف نعرض للنقاط التالية:

1- ان مشروع الاسلاميين يجب أن يقوم على أساس مرجعيته الاسلامية، وعليه تطرح هذه الأسئلة حول قدرة هذا المشروع على تلمس جوهر الاطروحة الاسلامية وأهدافها الاساسية، أم انه ينصرف عن ذلك الى التركيز على جملة من المظاهر والمفردات التي لا تعبّر عن جوهر الاطروحة وأهدافها الأصلية. فهل الأولوية بالنسبة اليه هي تحقيق العدالة أم الاستغراق في الاحتفالات الدينية؟ هل الأولوية هي لتحقيق الاصلاح ومواجهة الفساد، أم التركيز على اطالة اللحي؟ هل الأولوية هي لمواجهة الفقر والمشاكل الاجتماعية المختلفة أم لتشجيع النساء على تغطية الوجوه؟ هل الأولوية لمواجهة الأمية والبطالة أم لتزيين الشوارع باللوحات الدينية؟ هل الأولوية لتحقيق التنمية الشاملة والعدالة، أم لدعوة الشباب الى قص الشارب وتقصير اللباس؟

ولذلك سيكون السؤال مطروحاً حول القيم والأهداف الاساسية التي على الاسلاميين التركيز عليها في مشروعهم السياسي ومشروعهم في الحكم، حيث شهدنا في عصرنا الحالي بعض الحركات الاسلامية التي استطاعت أن تغير الكثير من المظاهر الاجتماعية، ولكنها لم تستطع أن تعالج المشاكل الاجتماعية القائمة، او انها استطاعت أن تغير في بعض السلوكيات واللغة الاجتماعية المستخدمة، لكنها كانت عاجزة عن مواجهة المشاكل الاقتصادية والازمات الاجتماعية ومعرفة كيفية التعامل معها، أي إن الرؤية التي كانت لديهم كانت تمتاز بكثير من الظاهرية السياسية والشعاراتية في الطرح، في قبال كثير من الخواء والضعف فيما يرتبط بمعالجة مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن القضايا السياسية من محلية أو اقليمية أو دولية وتكوين الرؤية حولها، وتحديد كيفية التعامل معها بناءً على الاهداف والقيم الاسلامية العليا.

هذا بالاضافة الى المنهجية الفكرية التي تستخدم في تكوين الرؤى ومقاربة القضايا المطروحة، هل هذه المنهجية قادرة على تلمس جوهر الاطروحة الاسلامية وأهدافها الاساسية وقيمها الأصلية، أم انها منهجية قاصرة عن ذلك الفعل، وهي لذلك ليست قادرة على تكوين رؤية شاملة وأصيلة ومتوازنة تحاكي جوهر الأطروحة وتستجيب لمشاكل العصر.

ان المنهجية التي لا تستطيع معرفة ان القسط -على سبيل المثال- هو هدف أساسي ويقع على رأس الأولويات في الاطروحة الاسلامية هي منهجية قاصرة. وستكون هذه المنهجية عاجزة اذا لم تستطع العمل على تسييل مفهوم القسط في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي السياسات الضريبية، وتوزيع الثروات الوطنية، وتوفير الفرص وتحقيق التنمية وغير ذلك. وعليه سيكون السؤال مشروعاً

حول قدرة مشروع الاسلاميين والرؤى التي يختزنها، على علاج مجمل القضايا والازمات المطروحة علاجاً أصيلاً وهادفاً وفعالاً، وعلى ادارة الاجتماع السياسي بطريقة هادفة الى تحقيق العدالة والاصلاح والتنمية الشاملة، وتقديم نموذج في الحكم يحاكي تطلعات العديد من فئات المجتمع، وليخيب بالتالي توقعات العديد من الذين يتمنون فشل الاسلاميين في ادارة الدولة، وفشل مشروعهم في الحكم.

2- السؤال الثاني الذي يجب أن يطرح، هو حول قدرة الاسلاميين على قراءة الواقع قراءة صحيحة وعميقة وشاملة، وفي مختلف الميادين من اجتماعية وسياسية واقتصادية وغيرها، ومعرفة مشاكله وأزماته وفهم قضاياها واتجاهاته، والقدرة على الوقوف عند أية قضية أو أزمة، من حيث تحليل أسبابها وتلمس نتائجها وتفاعلها مع مختلف القضايا الأخرى، وتأثيرها فيها أو تأثرها بها، وحول درابتهم بالواقع وتركيبته وتعقيداته من المحلي الى الاقليمي الى الدولي؛ والقوى القائمة وأهدافها ومشاريعها وخططها وكيفية التعامل معها، وبالتالي كيف يجب التعامل مع مجمل هذا الواقع بمختلف قضاياها وجوانبه، بطريقة حكيمة وبأسلوب سديد، يؤدي الى تحقيق القيم والمبادئ والاهداف الكبرى، بأفضل مستوى ممكن ومدى متاح.

ان تحقيق الاسلاميين لمشروعهم السياسي والاجتماعي، لا يقتصر فقط على فهم المرجعية الاسلامية فهماً صحيحاً وأصيلاً، وعلى امتلاك المنهجية الصحيحة وحسن توظيفها، بل يتوقف أيضاً -بالاضافة الى ما تقدم- على فهم الواقع القائم فهماً صحيحاً بمجمل تعقيداته وتحولاته ومفرداته وعلاقاته، وفي مختلف مجالات ذلك الواقع. لأن المطلوب هو تطبيق ذلك المشروع على هذا الواقع؛ وعليه ما لم يكن هناك فهم صحيح للواقع وقراءة صحيحة لمعطياته؛ لا يمكن عندها تطبيق ذلك المشروع بطريقة تؤدي الى تحقيق الأهداف التي يتوخاها والى تسييل القيم التي يتبناها. بل ان القراءة الخاطئة للواقع وعدم معرفته بشكل دقيق تؤديان في العديد من الأحيان الى الوصول الى نتائج خلاف ما كان يبتغيه المشروع، والى بلوغ أهداف ليست مدرجة في قائمته وغاياته، اذا لم تكن مخالفة لما تحتويها.

على سبيل المثال ان العدل هو جوهر المشروع الاسلامي، الذي ينبغي أن يعمل على تحقيقه وتسييله في مختلف الميادين وعلى جميع المستويات، بحيث انه كلما اقترب ذلك المشروع من تحقيق العدل كلما اقترب من اسلاميته، وكلما ابتعد عن تحقيق العدل كلما ابتعد عن اسلاميته. ولنفرض ان ذلك المشروع لم يكن لديه اشكالية نظرية في ذلك، ولكن كانت مشكلته في فهمه للواقع الاقتصادي والاجتماعي مثلاً. فان هذا الأمر

قد يؤدي الى أكثر من خلل في توزيع الثروات الوطنية أو في السياسات الضريبية أو السياسات الاقتصادية وغير ذلك، مما يؤدي الى حصول أكثر من ظلم على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، والى أكثر من تعثر في تطبيق مفهوم العدالة اجتماعياً واقتصادياً.

هنا المشكلة لم تكن في الرؤية وصناعة المشروع، ولا في المنهجية المعتمدة لذلك، وإنما كانت في مكان آخر هو الواقع، في فهمه والدراسة به، إذ ان أي خلل في ذلك الفهم، سوف يؤدي الى أكثر من خلل في تحديد الموضوعات والمصاديق الواقعية التي تنطبق عليها المفاهيم التي يحملها ذلك المشروع. فمع ان المفهوم كان صحيحاً، لكن الخلل في انه أُسقط على موضوع لم يكن له، وطبق على المورد الذي لا ينطبق عليه، وهو ما يؤدي الى خلاف الاهداف الموجودة.

وعليه فان قراءة الواقع قراءة صحيحة تعد مقدّمة أساسية وضرورية في حسن تطبيق الاسلاميين لمشروعهم، ووصولهم الى الاهداف التي يريدون وتسييلهم للقيم والمبادئ التي يحملها ذلك المشروع.

3- ان تحقيق المشروع الاسلامي بشكل هادف وصحيح لا يتوقف فقط على فهم كل من المرجعية الاسلامية والواقع المعاصر فهماً صحيحاً، بل يحتاج بالاضافة الى ذلك الى توفر القدرة على تحقيق ذلك الوصل بين المشروع والواقع، والقدرة على تحقيق الأهداف التي يحملها ذلك المشروع، وعلى تسييل القيم والمبادئ التي يتضمنها. لأن اشكالية التطبيق وحسنه ليست مجرد اشكالية معرفية، بل هي بالاضافة الى ذلك اشكالية ترتبط بمدى التماهي مع تلك القيم والانصهار في تلك المبادئ ومدى الايمان بها.

لو أخذنا على سبيل المثال قضية العدالة بما هي هدف أساس في المشروع الاسلامي، فانه لا يكفي ان نعرف مطلوبة العدالة في الرؤية الاسلامية، ونجيد قراءة الواقع المنوي تحقيق العدالة فيه، بل سوف يطرح السؤال حول : كم تماهى أهل الحكم مع قيم العدل، وكم استطاعوا أن يبنوا في أنفسهم تفكيراً عادلاً وتقيماً عادلاً، وكم تحققت قيم العدالة في أنفسهم حتى يستطيعوا تحقيقها في المجتمع؟

ان القضية ليست مجرد قضية معرفة بتلك القيم والمبادئ حتى يمكن تحقيقها في المجتمع، بل هي قضية معرفة من جهة، وقضية تربية على تلك القيم وتحقيق في تلك المبادئ من جهة أخرى. فبمقدار ما

يكون هناك من تماهٍ تربوي مع تلك القيم، بمقدار ما تكون القدرة على تحقيقها في المجتمع، وبمقدار ما يكون هناك ابتعاد عن التماهي مع تلك القيم، بمقدار ما تضعف القدرة على تطبيقها في المجتمع.

ان التركيز على هذا الجانب، هو للإشارة الى ان بعض الحركات أو الجماعات الاسلامية قد تغوص في المظاهر وتستغرق في الاشكاليات، بطريقة تنتقص فيها من أهمية الاعداد القيمي والتربية على القيم الروحية والاجتماعية، مع ما لذلك الاعداد من نتيجة تتمثل في توفير القدرة على تحقيق تلك القيم وحسن تطبيقها في المجتمع وبين الناس. وهو ليس بالشرط السهل توفره حيث لا يقتصر الأمر على بعض التغيير في الشكل أو المظهر أو طريقة التخاطب، حتى تتوفر القدرة على تحقيق القيم الاسلامية في ميادينها المختلفة، فما لم يكن هناك اعداد كاف على المستوى القيمي والثقافي، وما لم يكن هناك تربية وافية على جميع القيم والمفاهيم الاجتماعية والاخلاقية والروحية، لن يكون هناك نجاح في تحقيق تلك القيم الاسلامية، حتى لو أجادت هذه الحركة الاسلامية أو تلك في التنظير لها، وحتى لو استطاعت أن تقرأ الواقع بشكل صحيح؛ فما لم تبين الأمة (الجماعة) نفسها بشكل صحيح وكاف، لن تستطيع تحقيق المشروع الاسلامي في قيمه ومبادئه وأهدافه العليا.

4- مما ينبغي الوقوف عنده أيضاً ملياً هو موقف الاسلاميين من الآخر الديني أو المذهبي أو الفكري أو السياسي... فهل منهجهم الانفتاح والتواصل والتعاون والمشاركة مع كل من لديه استعداد لذلك، خدمة للأهداف والقيم العليا في الدين والاسلام، من العدل والاصلاح وغير ذلك، ام ان منهجهم القطع والقطيعة مع كل من يختلف معهم في رأي أو آخر، هل هم مستعدون لكلمة سواء في الوطن والأمة والمصلحة العليا للبلاد والمصالح القومية والاسلامية للأمة، أم انهم يؤخذون بصغائر الأمور وظواهرها، ليبنوا عليها مواقفهم من الآخر نفوراً ورفضاً وقطيعةً واقصاءً؟ هل ينظرون الى الآخر من منظار القيم والأهداف والرؤى التي تحقق مصالح الشعب والأمة، من القسط والتنمية الشاملة والمستديمة في كافة الميادين، بناءً على تأصيل رؤيوي لمفهوم التنمية ومساراتها، ام ان أدنى اختلاف مع الآخر يتحول لديهم الى دافع للاضرار بالمصالح الوطنية والقومية والاسلامية؟

ان هذه الأسئلة مشروعة ومطروحة بقوة، لأن تجارب بعض الحركات والجماعات الاسلامية لم تكن مشجعة على الاطلاق في هذا المجال، حيث كان الغالب عليها وعلى أدائها ثقافة التفريق لا الجمع، والشقاق

لا الاتفاق، والتناوب لا التعاون، والتقاطع لا التواصل، اما لخلل في فهمها الديني ومنهجيته المعتمدة، أو في فهمها للآخر، أو في فهم الواقع، أو في مجمل ذلك، أو جميعه.

ان ما نريد التأكيد عليه ان كلمة سواء في القيم والأهداف العليا، يمكن أن تكون محل التقاء بين الاسلاميين ومشروعهم من جهة، وبين غيرهم من قوميين ويساريين وعلمانيين من جهة أخرى. وحتى أولئك الذين قد يختلفون معهم في الدين أو المذهب أو الفكر أو السياسة، قد لا يكونون الاسلاميون أكثر حرصاً منهم على تحقيق تلك القيم والمبادئ، من الاصلاح ومواجهة الفساد، وتحقيق العدل بأوسع معانيه، ومواجهة الظلم ليس كمفهوم تجريدي، بل كمفهوم اجتماعي في مختلف ميادين الاجتماع الانساني، بل قد لا أكون مبالغاً اذا قلت انه من الممكن أن تجد من غير الاسلاميين من هو أقرب الى تحقيق العدل والاصلاح ورفع الظلم والافساد -ولو في بعض المجالات أو الأزمنة- من بعض الحركات التي ينتمي أفرادها الى الاسلام والتي أخفقت في تسهيل تلك القيم والمبادئ في مشروعها السياسي والاجتماعي.

وعليه سيكون السؤال مطروحاً حول قدرة الاسلاميين على معاينة المضامين والقيم الاساسية في الرؤية الاسلامية، وقدرتهم على بلورتها في مشروعهم السياسي والاجتماعي، وعلى اعتبارها جسر تواصل وكلمة سواء، ينظرون من خلالها بكل ايجابية الى من يلتقي معهم فيها، ويكون عوناً لهم على تحقيقها، وان اختلفوا معه في رأي أو آخر، فيقدموا الهدف على الوسيلة، حيث لا تبقى السلطة الا مجرد وسيلة لتحقيق الأهداف والقيم والمبادئ، والتي لن يجدوا حرجاً في مشاركة الآخرين فيها، اذا كان ذلك مساعداً لهم على تحقيق تلك القيم والأهداف والمبادئ.

5- أيضاً مما ينبغي معرفته والتوقف عنده، الموقف من القضايا الكبرى للأمم العربية والاسلامية، وخاصة قضية فلسطين والاحتلال الاسرائيلي لها ولمناطق أخرى في بلدان مجاورة، وكم تشكل هذه القضية من ثقل في مشروع الاسلاميين واهتماماتهم، وهل هم مستعدون للمساهمة في المشروع القومي والاسلامي لتحريرها، ومواجهة المشروع الصهيوني على مستوى المنطقة. أم ان حسابات السلطة قد تطيح بتلك القضية ولو جزئياً؟

صحيح ان هذا الموضوع كسابقه (الموقف من الآخر) يرتبط بفهم الدين والرؤية الاسلامية، والقدرة على قراءة الواقع قراءة صحيحة، لكن لأهمية هذا الموضوع في الرؤية الاسلامية، ومدى خطورته على

مستوى الواقع المعاصر، تم افراده بالبحث ليكون ميزاناً يحكم من خلاله على المشروع السياسي للاسلاميين في هذا البلد أو ذاك، في كونه مشروعاً يحاكي المعاني والقيم الاسلامية في رفض الظلم والركون اليه، أم انه مشروع ينزع الى السلطة حتى لو تتطلب الأمر التخلي ولو جزئياً عن قضية فلسطين، وتليين الموقف من الاحتلال الاسرائيلي لها، ومداهنة المشروع الاميركي على مستوى المنطقة؟

بل يمكن القول ان العبرة في اسلامية أي مشروع لهذه الحركة الاسلامية أو تلك ومدى تعبيره عن القيم والمضامين الاسلامية؛ ليس في بعض المظاهر التي تُبرز، ولا في بعض الطقوس التي تؤدي، فهذه الأمور رغم مطلوبيتها، تبقى غير قادرة على وسم هذا المشروع بالكامل بكونه اسلامياً أو غير اسلامي، بل العبرة في الموقف من القضية الكبرى وهي قضية فلسطين. فهل هناك من مداهنة، أم ركون، أم خفوت في الصوت، أم ضعف في الموقف، أم تردد في المشاركة في مشروع المقاومة، أم تم انزاله منزلة متأخرة في قائمة الأولويات؟ أم ان حسابات التمكين طغت على حسابات التحرير؟

ان ما ينبغي قوله هو ان التمكين يحصل بالتحرير، واذا ظن ظان ان التمكين قد يُنال بالتغافل عن التحرير، فالذي يحصل عندها هو خسارة التمكين، في حين ان شرف التحرير سيناله قوم آخرون، كما لا خير في تمكين لا يحصل بالتحرير والمقاومة، وترك المداهنة، والركون الى المشروع الذي يحتضن اسرائيل ويعمل على خدمة مصالحها.

لا شك ان الشعوب العربية والاسلامية ستقف مع أية حركة اسلامية تعمل على دعم القضية الفلسطينية من خلال فعل المقاومة، في حين انها ستفض عن اية حركة مهما جهرت باسلاميتها، اذا ما تبين ضعف موقفها في مساندة المقاومة ودعمها، والمساهمة في تحرير فلسطين.

ان المنتظر من الحركات الاسلامية أن تقف بقوة الى جانب مشروع المقاومة للاحتلال الاسرائيلي، والا تكون السلطة عامل الهاء لها عن هذا الواجب الديني والقومي والانساني، بل ان تكون عاملاً مساعداً أكثر للمساهمة في هذا المشروع، فتكون قد اختارت أنبل سبيل لها الى التمكين، لتربح السلطة، وتنال شرف المقاومة، بدل أن تخسرهما جميعاً.

ان القضية لا ترتبط بمجرد اعلان تبني الاسلام والمرجعية الاسلامية، ورفع جملة من الشعارات، والترويج لجملة من الظواهر، بل هي تتعدى ذلك الى طبيعة الفهم للمرجعية الاسلامية، وللرؤى التي تستقى منها والمنهجية المعتمدة لذلك، ومدى الدراية بالواقع المعاصر وتعميداته، والقدرة على تطبيق القيم والمفاهيم الاسلامية، والموقف من الآخر الديني أو المذهبي أو غيره، وقبول المشاركة في المهام الوطنية والقومية والاسلامية، والموقف من القضايا الكبرى للأمم، وتحديداً قضية فلسطين، والاسهام في تحريرها من الاحتلال بفعل المقاومة، والموقف من المشاريع الغربية الهادفة للسيطرة والهيمنة، ومن التبعية لقوى التسلط والاستعمار المقنع، الذي لم يبدل في أهدافه وانما في وسائله وخطابه.

وعليه لا بد من الالفات الى ما يلي:

1- لا ينبغي للاسلاميين أن يخدعوا بكلام وتصريحات بعض الجهات الدولية وغيرها، لأن جملة من المواقف التي تطلق وتتضمن الدعوة الى اعطاء الاسلاميين فرصتهم في الحكم والادارة، لا تستند كلها الى خلفية واحدة، بل ان بعض هذه المواقف ينطلق اعتقاداً ممن يطلقها بأن الاسلاميين سيصابون بفشل كبير، عندما يتولون مسؤولية الحكم والادارة.

2- ان الظروف التي تمر بها بلداننا العربية والاسلامية والأمة الاسلامية، وكثرة المتربصين بالاسلاميين وتجربتهم، كل ذلك يفرض على الحركات الاسلامية مزيداً من الوعي والمسؤولية، والحذر من نشوة السلطة وحساباتها الخاطئة، والنظر دائماً الى السلطة بلحاظ الأهداف التي يجب أن توظف من أجلها، وتحديد الموقف منها بناء على مدى خدمتها لتلك الأهداف من عدمه.

3- ان المطلوب من الاسلاميين هو تطوير قراءتهم للمرجعية الاسلامية والمنهجية المعتمدة لذلك، وأن يكونوا على دراية أكثر بالواقع المعاصر الذي يعيشون، والعمل على تطوير امكانياتهم لتحسين أدائهم في الحكم، وقدرتهم على الادارة، لتقديم نموذج في الحكم يجمع ما بين المبادئ والعصر.

4- ان ما تقدم يتطلب الانفتاح على جميع التجارب الاسلامية والانسانية، في السياسة والحكم والادارة، وتحديداً الناجحة منها، وعدم الوقوف عند الاعتبارات المذهبية وغيرها، حتى لا تتحول الى مانع يحول دون الاستفادة من كثير من العبر والامكانيات التي يمكن أن توظف في خدمة تجربتهم الناشئة.

5- فيما يرتبط بموقف بقية الأطراف غير الاسلامية من الاسلاميين ومشروعهم، والتي قد تتشارك مع الاسلاميين في كثير من الرؤى الوطنية والقومية، بل والاسلامية، ليس من الصحيح ان تبادر هذه الأطراف الى مطالبة الاسلاميين بالتخلي عن مرجعيتهم الاسلامية، بل الصحيح مطالبتهم بتطوير قراءتهم لتلك المرجعية، لتكون أكثر عصرية. بل من الأهمية بمكان أن يكون لتلك الأطراف اسهامها في ترشيد تجربة الاسلاميين، من خلال تعاونها وتعاملها البناء مع هذه التجربة والتي لن يعود نجاحها فقط على الاسلاميين، بل على الوطن بأسره والأمة.